

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 226 @ البيت ، يطوفون ويصلون ) رواه الدارقطني ولأن الطواف جائز في كل وقت ، مع كونه صلاة [ كما ] ورد فكذاك ركعتاه ، لأنهما تبع له . ( ومنها ) الصلاة على الجنائز ، بالإجماع فيما بعد الفجر والعصر ، قاله ابن المنذر ، ولأنها فرض في الجملة أشبهت قضاء الفوائت . .

663 وعن النبي أنه قال : ( ثلاث يا علي لا تؤخرهن ، الصلاة إذا أتت ، والجنائز إذا حضرت ، والأيّم إذا وجدت لها كفؤاً ) . ( ومنها ) إعادة الجماعة ، إذا أقيمت وهو في المسجد .

664 لما روى يزيد بن الأسود العامري قال : شهدت مع النبي حجته ، فصليت معه صلاة الفجر في أول مسجد الخيف ، فلما قضى صلاته ، إذا هو برجلين في آخر المسجد لم يصليا [ معنا ] ، قال : ( عليّ بهما ) فجاء بهما ترعد فرائسهما ، فقال : ( ما منعكما أن تصليا معنا ) ؟ قالا : يا رسول الله إنا قد صلينا في رحالنا . فقال : ( فلا تفعلنا ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة ) رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وصححه . .

وشرط الخرقى وكذلك غيره لإعادة الجماعة في وقت النهي أن يكون في المسجد ، وشرط القاضي ، وأبو البركات وغيرهما أن يكون المقيم إمام الحي ، إذ قضية النص وردت في ذلك ، ولم يشترط ذلك أبو محمد ، وزعم أنه ظاهر كلام أحمد ، وكلام الخرقى محتمل ، قال أبو البركات : وهذا إذا منعنا التنفل بما له سبب في وقت النهي ، أما إن جوزناه فإنه يجوز إعادة الفجر والعصر ، مع إمام الحي وغيره ، ولا يكره له الدخول إذا كان خارج المسجد ، لأنه نفل له سبب ، أشبه تحية المسجد . .

واعلم أن الموضوع الذي يجوز فيه صلاتا الطواف ، والجنائز ، وإعادة الجماعة بلا نزاع هو ما بعد الفجر والعصر ، أما عند طلوع الشمس وقيامها ، وغروبها ، ففيه روايتان . . ( تنبيه ) : أول وقت النهي المتعلق بالفجر طلوعه ، على المشهور من الروايتين . . 665 لقوله : ( إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتي الفجر ) احتج به في رواية صالح ، ورواه [ هو و ] أبو داود من حديث ابن عمر . ( والرواية الثانية ) واختارها أبو محمد التميمي نفس الصلاة ، لأن النهي ورد مقيداً بذلك في حديث أبي سعيد وعمر وغيرهما وهي أصح إسناداً ، فعلى الأولى تستثنى ركعتا الفجر بلا خلاف [ للحديث ]